

اسرائيل تتحدى الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية وتواصل بناء جدار الفصل العنصري

تيسير خالد*

جدار الفصل العنصري الاستيطاني في صورته الراهنة هو في الواقع بديل خريطة المصالح الاستراتيجية وخطوط الفصل (الشوارع والطرق) الطولية والعرضية، التي كانت مطروحة على جدول أعمال الليكود قبل التحول الى فكرة الجدار لمنع قيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة، على حد تعبير خارطة طريق اللجنة الرباعية الدولية، حيث يبدو الهدف هو نفسه من حيث تمزيق الضفة الغربية الى مجموعة من المعازل الرئيسية ومجموعة من جيوب العزل يتم حشر المواطنين الفلسطينيين داخلها كترتيب نهائي يرسم صورة التسوية السياسية التي كان الليكود وما زال يسعى لفرضها على الشعب الفلسطيني. ومن هنا يصعب بل يستحيل تصديق ادعاء حكومات اسرائيل بان جدار الفصل والضم الاستيطاني الذي بدأت اسرائيل تنفيذه على الارض في الضفة الغربية بعد إعادة احتلال المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية عام ٢٠٠٢ (عملية السور الواقي) هو جدار أمني وجاء في سياق الرد على الانتفاضة الفلسطينية الثانية والعمليات التي تستهدف المدنيين في اسرائيل، فالجدار في الحقيقة ليس جداراً أمنياً بل هو مرحلة خطيرة في المشروع الاستيطاني العدواني التوسعي ويأتي في سياق مخطط تنفذه حكومة اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

ومن يعود بالذاكرة الى الوراء ويستذكر خريطة المصالح الاستراتيجية يدرك على الفور ان جدار

* عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
عضو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

الفصل العنصري الذي بدأت حكومة شارون العمل به في حزيران ٢٠٠٢ يتطابق في الاهداف مع تلك الخريطة التي صممت في حينه من اجل خدمة المشروع الصهيوني الاستيطاني في الضفة الغربية. يختلف مسار الجدار طبعاً عن خريطة المصالح الاستراتيجية في التفاصيل، غير انهما يتطابقان في الجوهر من حيث كونهما يرسمان بصورة واضحة اتجاهات التسوية السياسية التي كان ارئيل شارون يسعى لفرضها بالقوة على الشعب الفلسطيني. خريطة المصالح الاستراتيجية تلك طرحت على جدول الاعمال من قبل شارون كوزير للبنى التحتية واسحق مردخاي كوزير للدفاع في حكومة نتياهو بعد اتفاق الخليل الذي تم التوقيع عليه بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي في بداية العام ١٩٩٧. وفقاً لخريطة المصالح تلك تبقي اسرائيل بيدها ٦٣٪ من مساحة الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية من بينها قطاعان امنيان الاول بعرض ٧ - ١٠ كم في عمق الاراضي الفلسطينية على امتداد خط الهدنة والثاني بعمق ٢٠ كم من نهر الأردن غرباً. هذه كانت الفكرة الرئيسية لخريطة المصالح عند شارون بينما دعا مردخاي الى قطاع امني اقل عمقا في الغرب وتحديدًا ٥ - ٧ كم على امتداد خط الهدنة. وهكذا يتضح ان الفارق بين خريطة شارون وخريطة مردخاي لم يكن فارقاً جوهرياً، خاصة بعد ان تطابقت وجهات النظر بشأن ضم غور الاردن وما يسمى بصحراء يهودا للقطاع الامني الى الغرب من نهر الاردن.

خريطة المصالح الاستراتيجية الشارونية طرحت في حينه في ذروة الحوار والمفاوضات حول تنفيذ النبضة الثانية من اتفاقية المرحلة الانتقالية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي اي قبل اكثر من عامين على مفاوضات كامب ديفيد في النصف الثاني من العام ٢٠٠٠ ومفاوضات طابا مطلع العام ٢٠٠١ وبالتحديد قبل ان تندلع انتفاضة الأقصى نهاية ايلول من العام ٢٠٠٠، الامر الذي كان يؤشر بوضوح على نوايا ومخططات الضم والتوسع لدى الجانب الاسرائيلي. في حينه لم تكن فكرة الجدار قائمة في أوساط الليكود والاحزاب اليمينية في إسرائيل بقدر ما كانت خطوط الفصل (الشوارع والطرق) الطولية والعرضية من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب هي الفكرة المسيطرة في مخطط الفصل العنصري والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية. وقد تغير الموقف بعد أن أعادت اسرائيل احتلال المدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية، فاعتمدت حكومة شارون فكرة بناء الجدار كبديل عن خريطة المصالح الاستراتيجية.

يبلغ طول الجدار في جميع مراحلها نحو ٧٥٠ كم في الغرب، وهو يتلوى كالأفعى في بطن الضفة الغربية على حد تعبير الرئيس الامريكى جورج بوش، ويترب عليه في حال تنفيذ جميع مراحلها ضم ٢١٪ من مساحة الضفة الغربية في الغرب. وفي منطقة القدس يتتلع الجدار ٢٪ من مساحة الضفة الغربية اذا اقيم في حدود القدس الموسعة ونحو ١٠٪ اذا اقيم في حدود القدس الكبرى. وعندما

يكون الجدار على هذا النحو فانه يبدو على حقيقته كجدار فصل عنصري استيطاني لحماية امن المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية قبل ان يكون سياجا او جدارا لحماية امن اسرائيل والمدنيين فيها

من المهم للغاية في سياق توضيح الموقف من الجدار تسليط الضوء على التحول الذي طرأ على موقف الليكود من فكرة الجدار فقد انتقل الليكود في موقفه من مخطط خريطة المصالح الاستراتيجية وترتيباتها على الارض الى خطة الجدار فقط بعد شهرين من اعادة احتلال مناطق (أ، ب). ففي نيسان من العام ٢٠٠٢ اعاد الجيش الاسرائيلي احتلال المدن والبلدات والقرى والمخيمات التي كانت تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة او الجزئية وفقا لاتفاقية المرحلة الانتقالية، وفي حزيران من نفس العام بدأت حكومة إسرائيل العمل ببناء المرحلة الاولى من الجدار بطول ١١٠ كم من شمال جنين وحتى جنوب طولكرم. وقد كانت إعادة احتلال مناطق السلطة خطوة حاسمة نحو تنفيذ المشروع بعد ان حاصرت قوات الاحتلال المواطنين الفلسطينيين داخل المدن والقرى والمخيمات في ظل اوامر وترتيبات منع التجول للحيلولة دون تطور حركة جماهيرية واسعة مناهضة للجدار ومن هنا كان صحيحا تماما وصف تلك الحرب التي شنتها حكومة شارون ضد الشعب الفلسطيني بحرب سلامة المستوطنات، ففي ظلها بدأ تنفيذ مرحلة خطيرة في المشروع الاستيطاني العدواني التوسعي الذي جاء الجدار يعبر عنه اصدق تعبير.

ويعتقد البعض ان الجدار هو فقط ما يبدو للعيان في قاطعه الغربي، غير ان هذا الاعتقاد خاطئ من أساسه. فقد كان الجدار في مخطط حكومة اسرائيل يمتد على قاطعين، القاطع الغربي في صورته الظاهرة والواضحة والقاطع الشرقي من نهر الاردن صعودا الى شفا غور الاردن في صورته الحقيقية غير المعلنة. ويترتب على هذا المشروع الاستيطاني العدواني التوسعي الخطير سلسلة من النتائج على حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال في الضفة الغربية بما فيها القدس. فعلى مستوى السكان وفي حال استكمال اسرائيل بناء الجدار في قاطعه الغربي والشرقي سيكون هناك ٤٠٠ - ٥٠٠ الف مواطن فلسطيني يعيشون خارج المعازل الرئيسية اي معازل جنين وطولكرم ونابلس ورام الله وبيت لحم والخليل اي يعيشون في جيوب او معازل فرعية وفي حالة من الحصار الخانق، وسيكون هناك ١٠٠ - ١٥٠ الف مواطن فلسطيني يعيشون خلف الجدار معزولين عن بقية المواطنين في الضفة الغربية وسوف يجدون انفسهم في وضع قانوني صعب للغاية هل هم فلسطينيون يعيشون في اسرائيل ام يسري عليهم قانون المقيم ام قانون المنطقة الحرام اي (بدون). وفي القدس كذلك سوف تترتب على استكمال بناء الجدار اثار خطيرة لان الهدف واضح من بناء الجدار في حدود القدس الكبرى وهو خفض نسبة السكان الفلسطينيين من ٣٥% كما هي الحال في

القدس الموسعة الى ٢٢٪ في القدس الكبرى الامر الذي يؤشر بوضوح بالغ على مشروع تهويد المدينة المقدسة. وعلى هذا تحديدا تترتب اثار سياسية لا يمكن ان تخفى حتى على المراقب من بعيد. فالجدار يرسم الحدود مع الجانب الفلسطيني التي تحول دون امكانية قيام دولة فلسطينية قابلة للتطور والحياة كما تنص على ذلك خريطة الطريق التي ادعت حكومة اسرائيل موافقتها عليها كأساس للتسوية السياسية. عمليا هذا يعني فرض مشروع للحكم الذاتي للسكان في الضفة الغربية بالقوة العسكرية وبإجراءات من طرف واحد على الارض.

وللجدار آثار أخرى متعددة كالأثار الاقتصادية وآخرها انعكاسات بناء الجدار على القطاع الزراعي الفلسطيني. فالجدار يصادر مساحات واسعة من الأراضي في الضفة الغربية ويجرف ويقطع مئات آلاف الأشجار المثمرة، ويعزل مثلها عن امكانية وصول المواطنين إليها، ويحول الأراضي إلى مجال حيوي للمستوطنات والنشاطات الاستيطانية. ولعل أكثر المناطق تعرضا للأضرار هنا هي مناطق جنين وطولكرم وقلقيلية وسلفيت والأغوار وهي المناطق التي تعتبر بإنتاجها سلة غذاء الضفة الغربية وتسهم في حدود مقبولة في حصة الزراعة في الناتج القومي الاجمالي الفلسطيني وفي هيكل الانتاج الفلسطيني فضلا عن هيكل العمالة الفلسطينية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة للغاية، التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. ابعد من ذلك فان الجدار يحكم السيطرة الاسرائيلية الكاملة على مصادر المياه الجوفية الفلسطينية ويحرم الفلسطينيين من الاستفادة من مياه الحوض الغربي في محافظة جنين وطولكرم وقلقيلية والحوض الشرقي في الأغوار والمرتفعات الشرقية ولا يبقى لهم غير الحوض الشمالي الشرقي في منطقة جنين، وهو الاقل اهمية في مصادر المياه الجوفية الفلسطينية، فضلا عن ذلك يلحق الجدار اضرارا فادحة بالآبار الجوفية التي كان المواطن الفلسطيني يعتمد عليها في تطوير القطاع الزراعي وفي تنمية ثروة زراعية تعتمد في حدود ضيقة على الزراعة المكثفة.

اثر اخرى كثيرة وخطيرة تترتب على هذا الجدار في المستوى الاجتماعي ومستوى خدمات التعليم والصحة وغيرها، البعض يحاول حصر هذه الاثار على البلدات والقرى الواقعة بين الجدار وخط الهدنة او الواقعة في المعازل الصغيرة او الجيوب في محافظات قلقيلية وسلفيت وقرى غرب رام الله او في محيط القدس او بيت لحم، غير أن الأثار أوسع من ذلك بكثير فالخدمات الاجتماعية وخدمات التربية والتعليم والصحة والاسكان والاشغال وغيرها لا يمكن توفيرها بحدودها المقبولة إلا على قاعدة وطنية تستند إلى التعامل مع الضفة الغربية بما فيها القدس باعتبارها وحدة اقليمية، وهي تصبح متدنية وغير ذات جدوى اذا ما توزعت على مجموعة من المعازل الرئيسية ومجموعة أخرى من المعازل الفرعية والجيوب الملحقة بها أو المعزولة عنها، حكومة اسرائيل تدرك ذلك وأكثر

من ذلك ولهذا فان مشروع الجدار مصمم ليكون في محصلته مشروعا سياسيا لفرض الحكم الاداري الذاتي للسكان ومشروعا استيطانيا بالدرجة الرئيسية.

لهذه وغيرها من الاعتبارات يعارض الشعب الفلسطيني ويقاوم بناء هذا الجدار باعتباره حقا أحد المراحل الأكثر خطورة في المشروع الاستيطاني العدواني التوسعي . وفي معارضته ومقاومته لهذا المشروع الاستيطاني الخطير الذي يقضي على كل امل لدفع جهود التسوية السياسية الى الامام، يستند الشعب الفلسطيني الى حقه الطبيعي في وطنه وحقه في الدفاع عنه بكل وسائل النضال والكفاح الوطني المشروعة . كما يستند كذلك الى الشرعية الدولية وهو مغزى تحوله الى محكمة العدل الدولية في لاهاي بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فالشرعية الدولية باستنادها الى معاهدة لاهاي (١٩٠٧) او اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ او الى قرارات مجلس الامن والجمعية العمومية للأمم المتحدة تحرم على اسرائيل كدولة احتلال ان تبني مثل هذا الجدار على الارض الفلسطينية المحتلة.

ومن هنا وجهت المجموعة العربية في الأمم المتحدة رسالة في تشرين اول من العام ٢٠٠٣ ، لرئيس مجلس الأمن الدولي ، تدعو فيها المجلس للنظر في الخروقات الاسرائيلية للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني (معاهدة لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩) على خلفية مباشرة إسرائيل اعمال بناء جدار الفصل العنصري ، مستندة في ذلك الى التقرير الذي قدمته لجنة ، كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اوفدتها برئاسة السيد جون دوجارد ، للنظر في حالة حقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، ولا سيما الجزء الخاص والمتعلق ببناء الجدار .

مجلس الأمن الدولي، كما هي حالته في كل شأن يبحث في سياسة اسرائيل وقف عاجزا بفعل الحواجز والعراقيل ، التي وضعتها الادارة الأميركية في طريقه . وهكذا جرى التوجه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في تلك الخروقات . وفي سياق هذا انعقدت الجلسة الثالثة والعشرون من الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة في كانون الأول من العام نفسه وقررت رغم معارضة الادارة الأميركية وحكومة اسرائيل الطلب من محكمة العدل الدولية تقديم رأي استشاري حول شرعية بناء اسرائيل للجدار على الأراضي الفلسطينية المحتلة . وخلال نصف عام من العمل الدؤوب قدمت المحكمة رأيها الاستشاري . وكانت النتيجة التي توصلت اليها المحكمة في رأيها الاستشاري متوقعة تماما . فقد طالبت المحكمة دولة اسرائيل بوقف العمل ببناء الجدار وهدم ما أنجز منه وجبر الأضرار الناجمة عن عمليات البناء وعمليات الهدم كذلك .

وحيث ان الجدار ، الذي بدأت اسرائيل بنائه في حزيران من العام ٢٠٠٢ ، قد جاء في تصميمه وخطوات تنفيذه يعكس طبيعته باعتباره أحد اخطر مراحل المشروع الاستيطاني التوسعي الاسرائيلي ، فان محكمة العدل الدولية لم تخطئ التقدير او الهدف في الفتوى التي صدرت عنها في تموز من العام ٢٠٠٤ ، لا في الجانب السياسي من التقدير او في الجانب القانوني منه .

ففي الجانب السياسي حددت فتوى محكمة العدل الدولية ان الضفة الغربية بما فيها القدس في حدود حزيران ١٩٦٧ هي اراضي محتلة وليست اراض متنازع عليها وان بناء الجدار في مساره المحدد او في مساراته التي يمكن ان يستقر عليها بعد اي تعديل يضع قيودا على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقه في بناء دولته الفلسطينية المستقلة ، وهو حق كفلته قرارات الشرعية الدولية ، بما فيها قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ ، وحق لا ينتقص منه عدم تنفيذه في حينه او في مراحل لاحقه . الفتوى تدحض هنا الرواية الاسرائيلية والموقف الاسرائيلي حول هوية الارض ، التي تقيم عليها دولة اسرائيل هذا الجدار ، فهي الى جانب كونها اراضي الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس ، هي كذلك اراض خصصها القرار ١٨١ لدولة فلسطين . هذا جانب سياسي في غاية الاهمية في فتوى محكمة العدل الدولية ، فضلاً عن اهميته كذلك في جانبه القانوني . وهكذا تجاوزت الفتوى الجانب القانوني لتسلط الضوء على جانب سياسي يتصل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وهو حق تحاول اسرائيل من خلال بناء الجدار فرض قيود واسعة عليه .

ابعد من ذلك ، فقد سلطت الفتوى الضوء على وضع مدينة القدس العربية ومحيطها ، فقررت خلافاً للادعاء الاسرائيلي وقوانين الضم ، التي صدرت عن الكنيست ، ان القدس ، التي تبني اسرائيل الجدار على اراضيها وفي محيطها ، هي اراض محتلة . وان القدس بهذه الصفة تخرج من دائرة الادعاء بانها عاصمة لدولة اسرائيل ، وقررت كذلك ان اسرائيل ملزمة بموجب القانون الدولي الانساني والقانون الدولي بشكل عام بضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة الخاضعة لسيطرتها ، والتي تعرقها وتعطلها من بين اجراءات أخرى عمليات بناء الجدار في القدس وفي محيطها .

ليس من السهل الفصل بين الجوانب السياسية والقانونية في فتوى محكمة العدل الدولية ، ومع ذلك يمكن القول ان الفتوى في الجانب القانوني المتصل بأعمال بناء الجدار قد حددت بوضوح ان مسار الجدار ، الذي اختارته اسرائيل ليس ضرورياً وهو غير مقنع لتحقيق أهداف امنية ، فالجدار ، حسب فتوى المحكمة ، وهي السلطة القضائية الأعلى للأمم المتحدة ، هو في مساره والانظمة المرافقة له يشكل اعتداءً خطيراً على حقوق الفلسطينيين ، ولا يمكن تبرير الاعتداءات الناجمة عن الجدار ومساره بضرورات عسكرية أو بمتطلبات الامن القومي الاسرائيلي او النظام العام الاسرائيلي.

وعليه طالبت محكمة العدل الدولية دولة اسرائيل بوقف عمليات البناء الجارية وهدم وازالة ما تم انجازه من اعمال البناء باعتباره مخالفة صريحة للقانون الدولي . كما طالبت اسرائيل ، باعتبارها دولة احتلال جبر الضرر الناتج عن عمليات البناء وعمليات الهدم معا . ابعد من ذلك دعت فتوى المحكمة الدولية للأمم المتحدة وخاصة الجمعية العامة ومجلس الامن البحث في اجراءات يجب القيام بها لإنهاء الوضع غير القانوني الناجم عن أعمال بناء الجدار وانشاء سجل لحصر الاضرار لهذا الغرض ، مثلما دعت جميع البلدان الأعضاء في الامم المتحدة وغير الاعضاء عدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار والى الامتناع بشكل كامل عن تقديم أية مساعدات سياسية او ديبلوماسية او مادية لدولة اسرائيل في هذا الشأن . أما الاضرار ، التي تتحدث عنها فتوى محكمة العدل الدولية ، فإنها لا تنحصر في اضرار لحقت بأفراد وحسب او اضرار مادية وحسب ، حيث تتحدث الفقرة ١٦٣ من الفتوى عن (جميع) الاضرار ، وهذا يعني الاضرار التي لحقت بالأفراد ، والاراضي الحكومية واراضي الاوقاف واراضي المجالس البلدية والمحلية والقروية والاراضي المشاع والمراعي والموارد الطبيعية ، وخاصة مصادر المياه والممتلكات العامة والبنية التحتية وتلك التي لحقت بالخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها

هذه هي حقيقة الجدار ، انه جدار للضم والتوسع ويعتبر بحق اخطر مراحل المشروع الاستيطاني التوسعي ، الذي تنفذه اسرائيل على اراضي الضفة الغربية ، بما فيها القدس ، وتعتمزم من خلاله وضع اليد على نحو ٢٢ بالمئة من مساحة الضفة والسيطرة تماما على احواض المياه الجوفية الفلسطينية ، باستثناء الحوض الشمالي الشرقي في محافظة جنين ، وهو الاقل اهمية على كل حال . والى جانب الجدار في قاطعه الغربي ، وهو جدار مرئي ، فهناك جدار آخر غير مرئي على الحدود الشرقية للضفة الغربية بعمق يتراوح بين ١٥-٢٠ كيلومترا يعزل مناطق الاغوار بسلسلة من الاوامر العسكرية وانظمة التحكم ، التي تمكن اسرائيل من وضع اليد كذلك على نحو ٢٣ بالمئة من اراضي الضفة الغربية ، في تدابير واضحة تستهدف رسم صورة التسوية السياسية ، التي تحاول اسرائيل فرضها على الشعب الفلسطيني ، الامر الذي يفرض على القيادة الفلسطينية العمل في أكثر من اتجاه :

الاول تقديم كل اشكال الدعم للتحركات الشعبية الواسعة المناهضة للجدار وتوفير مقومات الصمود للمواطنين والتعامل مع المناطق التي يهددها الجدار باعتبارها مناطق تطوير من الدرجة الاولى.

والثاني اعادة النظر في العلاقة مع حكومة اسرائيل ووقف التنسيق معها حتى تتوقف ، من بين أسباب أخرى ، عن مواصلة انشطتها الاستيطانية واعمال بناء الجدار وتحترم التزاماتها على هذا الصعيد وتلتزم بتنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية.

والثالث مواصلة العمل والضغط من خلال الامم المتحدة من أجل تفعيل فتوى محكمة العدل الدولية وعدم السماح باختصار ما جاءت به هذه الفتوى على مكتب سجل الاضرار ، رغم أهمية هذا السجل ، فالجوهرى والأصل في فتوى محكمة العدل الدولية هو دعوة دولة اسرائيل الى وقف العمل ببناء الجدار وهدم ما بنته منه وإعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل بناء الجدار ، وجبر الضرر ، الذي لحق بالمواطنين الافراد والهيئات والادارات العامة الرسمية منها والاهلية على هذا الأساس.

وفي الختام لمحة عن عمل اللجنة الوطنية الفلسطينية لسجل اضرار الجدار، التي كلفني الرئيس الفلسطيني برئاستها . فقد تشكلت هذه اللجنة نهاية العام ٢٠٠٧ ، وهي تضم في عضويتها جميع الجهات الرسمية والاهلية المعنية بمقاومة الجدار. وتبذل هذه اللجنة ما بوسعها من أجل توثيق أضرار الجدار بهدف حفظ حقوق المواطنين وحقوق الادارات والمؤسسات العامة، الرسمية والاهلية ، وتعتمد في عملها على فتوى محكمة العدل الدولية وتتعاون في توثيق الاضرار في سجل دولي مع بعثة الامم المتحدة لسجل أضرار الجدار ، والتي تعمل في الضفة الغربية بمهنية وكفاءة عالية وسط صعوبات كبيرة. وفي هذا الصدد تقدم اللجنة الوطنية الفلسطينية كل الدعم والاسناد للبعثة الدولية، وقد مكنتها حتى الآن من توثيق الاضرار في محافظات جنين، طوباس، طولكرم، قلقيلية، سلفيت، رام الله، بيت لحم، الخليل، وما زال أمامها المهمة الاصعب وهي توثيق هذه الاضرار في محافظة القدس ومدينتها المقدسة ، وهي أضرار هائلة ، دون أن تسقط من حسابها فتوى محكمة العدل الدولية ، ودعوة منظمة الامم المتحدة وأمينها العام الى التحرك من أجل وضع حد لتحدي حكومة تل ابيب للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن جدار الضم والتوسع الاستيطاني ، خاصة بعد ان اعطت المحكمة العليا الاسرائيلية مؤخرا وفي الذكرى الحادية عشرة لفتوى محكمة العدل الدولية تحديدا الضوء الاخضر لوزارة الجيش الاسرائيلي للشروع ببناء الجدار في الكريمران على اراضي المواطنين في بيت جالا ، الامر الذي يعطي مؤشرات ودلائل وبيانات واضحة على مدى الاستخفاف والاستهتار الذي تبديه اسرائيل ومحاكمها بالقانون الدولي ومحكمة العدل الدولية ، أعلى هيئة قضائية دولية ، وهي الهيئة ، التي دعت بإجماع قضاتها اسرائيل الى وقف العمل ببناء جدار الضم والتوسع وهدم ما بنته منه وجبر الضرر الذي لحق بالمواطنين الفلسطينيين وبالمؤسسات والادارات العامة الفلسطينية الرسمية منها والاهلية .

إن الضوء الاخضر الذي أعطته المحكمة العليا الاسرائيلية لجيش الاحتلال مواصلة بناء جدار الضم والتوسع الاستيطاني على اراضي المواطنين الفلسطينيين في محافظة بيت لحم هو بحد ذاته دليل

كاف يجب أن يدفع الامين العام للأمم المتحدة دون تردد الى تحمل مسؤولياته في تفعيل فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار وإحالة ملفه الى المحكمة الجنائية الدولية ودعوتها الى التحرك وفتح تحقيق قضائي بشأن قرارات المحكمة العليا الاسرائيلية على هذا الصعيد باعتبارها تقدم الغطاء القانوني لجرائم الاستيطان، التي ترتكبها اسرائيل في الارضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ وتعرض رئيسها وقضااتها للمساءلة والمحاسبة أمام العدالة الدولية بحكم مسؤوليتهم عن تحدي فتوى محكمة العدل الدولية وتشجيع المستوى السياسي والامني في اسرائيل على مواصلة انتهاك القانون الدولي ومواصلة الاستهتار بالعدالة الدولية .